

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة الحماينة
منطقة مكة المكرمة
مكتب المديريات

مشروع اتفاقية مقر

بين

حكومة المملكة العربية السعودية

والمنظمة العربية للسياحة

إن حكومة المملكة العربية السعودية والمنظمة العربية للسياحة - انطلاقاً من دعم المنظمة وتقديم التسهيلات اللازمة لها للقيام بأعمالها وفق الأنظمة المعمول بها فسي المملكة - قد اتفقتا على ما يأتي :

المادة الأولى :

يقصد بالمصطلحات الآتية ما يقابلها من عبارات ، ما لم يرد نص يقضي بخلاف ذلك :

١. المملكة : المملكة العربية السعودية .
٢. المنظمة : المنظمة العربية للسياحة .
٣. المقر : مقر المنظمة .
٤. أموال المنظمة : الأموال الثابتة والمنقولة ، بما في ذلك الأرصدة والودائع والحسابات المصرفية التي تديرها المنظمة لتحقيق أهدافها .

المادة الثانية :

يكون مقر المنظمة في محافظة جدة .

المادة الثالثة :

تتمتع المنظمة داخل المملكة بالشخصية الاعتبارية ، وبأهليتها في الآتي :

أ - التعاقد

ب - إقتناء الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي يحتاجها المقر .



٢٠٠٠ هـ المرفقات

١٤

التاريخ

الرقم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
مخبر مطبقة الحكومة
مكتب الدبلوماسية

ج - النقاضي .

المادة الرابعة :

على المنظمة عدم استخدام مقرها في أغراض تتنافى مع أعمالها أو أهدافها أو مع مصالح المملكة العامة ، وإلا تسمح بأن يكون مقرها ملجأ يحتسب فيه أي شخص يجري البحث عنه لتنفيذ حكم قضائي ضده ، أو يكون ملاحقاً بسبب حالة تلبس ، أو تكون السلطات المختصة في المملكة قد أصدرت أمراً بالقبض عليه أو بترحيله من المملكة .

المادة الخامسة :

تطبق أنظمة المملكة داخل المقر ، وتكون محاكم المملكة وهيئاتها القضائية هي المختصة بالنظر في الجرائم التي ترتكب في المقر والفصل فيها .

المادة السادسة :

تعامل حكومة المملكة المنظمة في اتصالاتها النهائية والبرقية والإذاعية معاملة لا تقل عن معاملتها للبعثات الدبلوماسية المعتمدة في المملكة .

المادة السابعة :

تقدم حكومة المملكة التسهيلات المناسبة للمنظمة كي تتمكن من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها ومن ذلك توفير الحماية المناسبة لمقرها ومنح التأشيرات لضيوفها الرسميين.

المادة الثامنة :



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة المالية
مديرية منطقة مكة المكرمة
مكتب التحويلات

١- يجوز للمنظمة ما يأتي :

- أ - أن تحوز عملات ورقية وغيرها ، وأن تكون لها حسابات بأي عملة تشاء ، وذلك بما لا يتعارض مع الأنظمة المطبقة في المملكة .
- ب - أن تتلقى العملات ، وأن تنقلها من المملكة إلى أي دولة أخرى ، أو تنقلها إلى داخل المملكة ، وأن تحولها إلى أي عملة تشاء ، وذلك مع مراعاة أنه لا يجوز للمنظمة أن تخرج من المملكة - بالمخالفة للأنظمة السارية فيها - قدرًا من العملات الخاضعة لقيود خاصة أكبر مما أدخلته منها إلى المملكة .
- ٢ - تراعي المنظمة - في مباشرتها الحقوق المخولة لها بمقتضى الأحكام المنصوص عليها في الفقرات السابقة - ما تبديه المملكة من ملحوظات وتوصيات .

المادة التاسعة :

يتمتع رئيس المنظمة وموظفوها الرسميون الموقدون من حكوماتهم العاملون في المقر بما يأتي :

- أ - حصانتهم القضائية فيما يتعلق بالأعمال التي يؤدونها بحكم وظائفهم وذلك بعد موافقة وزارة الخارجية في المملكة عليهم .
- ب - إعفاؤهم من جميع الضرائب على الرواتب والمكافآت التي يتقاضونها من المنظمة .
- ج - إعفاؤهم وأفراد أسرهم الذين يحولونهم من قيود التسجيل وإجراءاته المتعلقة بالأجانب .
- د - حقهم في استيراد أثاثهم وأمتعتهم وسيارة واحدة لكل منهم ، وإعفاؤهم من الرسوم والضرائب ، وذلك بمناسبة أول توطن لهم في المملكة .

المادة العاشرة :



4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
فروع منطقة مكة المكرمة
مكتب التدبير العام

ترسل المنظمة إلى وزارة الخارجية في المملكة أسماء منسوبيها ووظائفهم .

المادة الحادية عشرة :

تمنح المزايا والحصانات المنصوص عليها في هذه الإتفاقية لمصلحة الوظيفة لا لمنفعة الأفراد الشخصية . ويجب على الرئيس رفع الحصانة الممنوحة لأي موظف في جميع الأحوال التي يتضح فيها أن هذه الحصانة تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها ، ويجب عليه كذلك - عند رغبته في رفع الحصانة عن أي موظف - الكتابة إلى وزارة الخارجية السعودية بذلك . وعلى المنظمة التعاون مع السلطات السعودية المختصة تحقيقاً للعدالة ، وأن تتخذ الإجراءات التي تضمن ألا يساء استعمال الحصانات والإمتيازات المقررة لموظفيها .

المادة الثانية عشرة :

لا يجوز إبعاد الأشخاص المذكورين في المادة (التاسعة) من الأراضي السعودية إلا وفقاً للإجراءات المطبقة على الدبلوماسيين المعتمدين لدى المملكة .

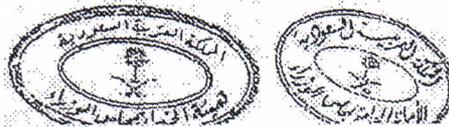
المادة الثالثة عشرة :

يجري تسوية أي خلاف حول تفسير هذه الإتفاقية بالتشاور بين حكومة المملكة والمنظمة من أجل الوصول إلى تسوية بالقراضي .

المادة الرابعة عشر :

يلتزم العاملون في المقر من موظفين وخبراء ومن في حكمهم - طوال مدة إقامتهم - باحترام الأنظمة والتقاليد والعادات المعمول بها داخل المملكة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو القيام بأي نشاط غير ما أقدموا من أجله .

المادة الخامسة عشرة :



4

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
مكتب منطقة مكة المكرمة
مكتب التسيير العام

لا تخل أحكام هذه الإتفاقية بحق المملكة في اتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير لحماية أمنها أو نظامها العام .

المادة السادسة عشرة :

تعمل المنظمة على تعيين موظفين سعوديين فيها لاكتساب الخبرات اللازمة في مجال عملها .

المادة السابعة عشرة :

يتم التفاوض والإتفاق في شأن أي إضافة أو تعديل أو مراجعة لاحقة لأحكام هذه الإتفاقية وفق الإجراءات النظامية المتبعة في المملكة .

المادة الثامنة عشرة :

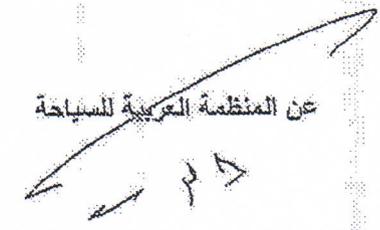
تعد هذه الإتفاقية نافذة من تاريخ إبلاغ المملكة المنظمة باكتمال الإجراءات النظامية اللازمة لها .

حررت هذه الإتفاقية في مدينة الطائف بتاريخ ١٤/٧/١٤٣٥ هـ ، الموافق ٢٠١٤/٥/١٣ م من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة المملكة العربية السعودية


وزير الخارجية

عن المنظمة العربية للسياحة


رئيس المنظمة العربية للسياحة

